

حروف

شيماء القلاف

Shaima.q85@gmail.com
@_moon_butterfly

التحول

أعلم أن الغالبية منكم والمهتمين بالروايات العالمية على وجه الخصوص حالما وقع بصرمهم على عنوان المقال. اعتقدوا بأنني سأقوم بمناقشة رواية التحول للشيكسكي فرانز كافكا، بيد أن محتوى مقالي لهذا اليوم بعيد كل البعد عن ذلك، وإنما سأحدثكم عن عملية التحول، التبدل، التغيير. فكلمة مصطلحات ومفاهيم تحمل المعنى ذاته تقريباً. وقد اتفقت أغلب المعاجم العربية على أن «التحول» تعني الانتقال من حال إلى حال، وفي معجم اللغة العربية المعاصرة جاء من معاني التحول بأنه: تبدل أساسي في العقيدة أو الاتجاه أو الهيئة والشكل.

من مثلاً لا يتمنى أو يريد أن يتحول؟ يتبدل حاله من حال لأفضل حال، ليصبح بشكل وحالة ووضع أفضل؟! اعتقد أن الجميع يريد ذلك! لكن كيف؟!!

فهذا التحول الكبير لا يحدث بشكل اعتباطي أو وليد الصدفة، ولا يحدث لنا كما يحدث لذلك الساحر العجيب الذي يختبئ في صندوقه الخشبي على خشبة المسرح وهو مرتد خلة ليخرج بعد ذلك منه وهو بخلة أخرى.

التحول على أرض الواقع يتطلب منا أن نعي الجوانب التي نحتاج تغييرها في أنفسنا لتتبدل تبعاً لذلك أمور حياتنا.

علينا باتخاذ قرار حاسم وأن نكون جادين في تنفيذ هذا القرار، ولتنفيذه نحتاج أن نتعلم. نتعلم كل شيء يخص الأمر الذي نرغب بالوصول إليه، كأن نحضر محاضرات وندوات تتعلق بذلك، نقرأ كتباً عنه ونستمع لمقاطع صوتية تخدمنا بهذا الشأن، كما يمكننا أيضاً عن طريق النمذجة بمضاهاة/ محاكاة شخص ماهر في هذا الأمر الذي نريد، فنقوم بتقليد سلوكياته وأيضاً دراسة نمط حياته ومعرفة الإستراتيجيات والطرق السبل التي اتبعها ليصبح هو على ما هو عليه، اجتثوا لكم عن شخص ملهم ليكن قدوة لكم.

خذوا بعين الاعتبار أن هذه الأمور تحتاج إلى وقت: لا يمكن للتحول أن يحدث بين ليلة وضحاها، علينا التروي والقيام بالتغيير من خلال اتخاذ خطوات صغيرة كل يوم، لنتمكن من برمجة أنفسنا على المدى البعيد، واتخاذ هذه العادة الجديدة وترسيخها في عقلنا اللاواعي، فهذه العملية لن تتم بشكل صحيح وعلى مستوى عميق في النفس إن نفذناها بسرعة، العمل السريع يفقد مفعوله بسرعة لأن عقلنا لم يأخذ وقته الكافي لاستيعاب ذلك.

بعدما قمنا بترسيخ «السلوك» علينا بالممارسة، فلنقم بممارسة ذلك وإسقاطه على حياتنا اليومية وإقحامه في أدق تفاصيل مجريات حياتنا، بعدها سنجد العادات القديمة زحفت خارجاً لتحل محلها هذه السلوكيات أو هذا السلوك الجميل الذي نريد، إنه ليس بالأمر السهل أو الهين لكن علينا بالإصرار والإصرار ليصبح بالنسبة لنا سهلاً واعتادياً.

وأخيراً المواظبة، المواظبة على السلوك سر بقائه، لذلك فلنكن مواظبين ومنضبطين مهما حدث دون توقف ودون إطلاق أي مبررات أو أعذار، فإن لم نواظب على ذلك فسنقوم بهدم كل ما قمنا ببنائه وساعدنا بعودة العادات القديمة لنا من جديد، فليكن بالمواظبة.

أن يتبدل حالنا من حال لآخر ليس بالأمر المستحيل، لكنه ليس بهيّن، فهو يحتاج لجهد، وسننسى أمر هذا الجهد حالما نصل للقمة. لذلك الهدف، لذلك الحال الذي نريد والذي نطمح له.

ثقافات

عبد العزيز التميمي



رحم الله الإعلامية آمال فهمي

قبل كل وسائل الإعلام المختلفة ولها أيضاً برنامجها المشهور «على الناصية»، خلفت فيه الإعلامي الراحل أحمد طاهر العام رحلت عن عالمنا الزائف إلى دار الحق بعد أن زرعت خلال سنوات عملها الإعلامي في الإذاعة المصرية منذ العام 1952 حقولاً من الحب والتقدير والاحترام فقد لا أكون مبالغاً إن قلت أنني لم أقابل مسؤولاً إعلامياً أو مفقفاً متابعا لنشاطها الإعلامي طوال هذه الفترة الطويلة إلا وذكر من مناقبها الجميلة الرائعة بحراً زاخراً زاهراً من الرعة والقلب الأبيض الطيب دخلت بلخبر ولخبر وبته في المجتمع المصري القلوب قبل كل البيوت فكانت همزة وصل بين المواطن والمسؤول تقرب بينهما المسافات وتلغى البروتوكول ببرنامجهما الشهير «الشعب يسأل والرئيس يجيب»، فكانت ويكل جدارية لسان حال المجتمع المصري تدافع عنه وترفع مظالمه إلى مكاتب القيادات، وتأتي بحق كل صاحب حق مهضوم، آمال فهمي أول من أدخلت الفوازير إلى الأثير الإذاعي والفضل لها رحمها الله في طرح مشكلة الطفلة بسملة ونسمة على بساط البحث والتداول الاجتماعي

وجهة نظر

حامد السيف

www.wijhatnathar.com



الحل يا سادة... في اللامركزية بإدارة الدولة

الدول الناجحة هي التي تختار انظمة تخدم شعوبها من جميع النواحي الاقتصادية والخدمية والاجتماعية والتعليمية والصحية والرياضية والثقافية والفكرية، بحيث تخلق التنافس والتكامل في تقدم ورفاهية المجتمع، وهذا الفكر والنهج جرب في كثير من الدول وثبت نجاحه، فلماذا لا يطبق في الكويت؟ إن الكويت تطبق نظام اللامركزية في إدارة البلد بحيث يجب على المواطن ان يتعامل مع مؤسسات الدولة في أماكن حكومية محددة مهما كان موقع سكنه أو منطقتة أو محافظته، ما يخلق الازدحام المروري في مناطق محددة في العاصمة وتأخر المعاملات لتركزها في مناطق محددة ويخلق التذمر لدى المواطن من حيث الوصول لتلك المناطق وفترة ترك عمله الاصيل لتخليص معاملاته، وهنا تحصل الفوضى في صعوبة الأداء والرقابة على الإنجاز وهنا يحصل ويكثر التذمر من الطرفين من المواطنين اصحاب المعاملات والموظفين الذين يخلصون تلك المعاملات. فكيف نتخلص من تلك المشكلة المزمنة؟ وما الحل؟ الحل

العملي يا سادة في اللامركزية في ادارة البلد. ويتم تقسيم البلد حسب المحافظات الست، بحيث يكون لكل محافظة كامل عملها من ميزانياتها ومدارسها ومستشفياتها وبلدياتها وسجلها العقاري ومجلسها المحلي لإدارتها، وهنا تحقق المطلوب من حيث عوامل عدة منها تقليل الازدحام المروري في شوارع العاصمة وخلق التنافس بين المحافظات في الأداء ويكون اهل المحافظة هم من يديرونها لصالحهم والحرص على تقديمها وبروزها بين المحافظات. وهنا يكون الفارق بين اللامركزية والمركزية في الأداء، أما دور الحكومة المركزية، فهي لها جميع الوزارات السيادية والرقابية على سير العمل في جميع المحافظات وتحسين عملها. ان اللامركزية في الإدارة هي الحل لجميع مشاكل البلد الحالية والمستمرة في معاناة المواطنين، لذلك يجب التفكير بجدية لتحقيق ذلك لما فيه مصلحة المواطن والوطن على كل المستويات. ان ذلك امر مهم وضروري لما فيه خير وراحة هذا البلد الطيب والله المستعان.

رأي آخر

عبد العزيز خريب

@AKhuraibet
akhuraibet@hotmail.com
khuraibet.blogspot.com

الإعلانات وغياب

الدور الرقابي

قد يكون التطرق لمثل هذه الموضوعات «الإعلانات» والتي تخص بها منصات التواصل الاجتماعي من الموضوعات والقضايا المستهلكة التي جعلت كثيراً من مستخدمي وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي يشعرون بالاستياء والملل قبل الناس من الحديث عنها، خاصة بعد الفضائح المتسلسلة عن المشاهير وأصحاب الحسابات الوهمية الأكثر متابعة وما يترتب على ذلك من جرائم غسل الأموال.

فقد وجدنا أن الجهات المختصة ومنها وزارة الاعلام والتجارة لا تحرك ساكناً وسط هذه الاتهامات والفوضى التي أشعلت وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي والإعلام بوسائله وأنواعه، واعتقد أنه لا توجد هناك أي نية أو خطوة جادة وحازمة لمتابعة ما يطرح ويتناول للوقوف على مثل هذه التهم والقضايا والجرائم المنشورة، ولا ننكر أن لإدارة العامة للمباحث الجنائية ومكافحة الجرائم الإلكترونية دوراً في الحد من بعض هذه الجرائم إلا أن بقية الجهات من المفترض أيضاً تفعيل دورها الرقابي، فوزارة الاعلام اكتفت بقوانين لا تطبق وتراخيص بالجملة والحزمة تصدر لكل من يرغب ويريد أن يفتح موقعاً اخبارياً على سبيل المثال دون أن تكون هناك إدارة واضحة وأسس سليمة يلتزم بها اصحاب المواقع الإخبارية وأن يكون هناك ضبط للمحتوى، فيعض المواقع الإخبارية المرخصة من وزارة الاعلام ليست حيادية وبعيدة عن تقديم الخدمات والعمل الصحافي ونقل الخبر والمحتوى على أسس ومبادئ وكذلك الهدف والغاية.

ومما يزيد الأمر تعقيداً أن هناك موضوعاً يشغل كل بيت بعيداً عن المواقع الإلكترونية وهو الإعلانات المطبوعة والتي توزع صباحاً ومساءً والتي تعد مؤشراً لبيض الأضرار والجرائم التي قد ترتكب، فبين الصين والآخر تنشر كروت وإعلانات ورقية توضع بمختلف الأماكن والمواضع وتصل إلى أبواب ونوافذ المنازل السكنية والمركبات الخاصة، فضلاً عما تسببه من مخلفات وأضرار فهي تعتبر مؤشراً غير حضاري يستغله البعض في سرقة المنازل السكنية والتعدي على المرافق والممتلكات العامة والخاصة.

فالقضية ليست مجرد إعلانات ورقية وكروت توزع على السكن الخاص وتوضع في أماكن ومواضع مختلفة وإنما هناك جرائم ترتكب في حال التأكد من خلو المكان من ساكنيه أو مرتاديه ومن بعد هذه المعطيات الممتثلة في تكديس الإعلانات والكروت بجوار الأبواب والنوافذ والأسوار، بالإضافة إلى التلوث البيئي والأضرار تظهر الجريمة. وتشير إلى موضوع الإعلانات المطبوعة التي تنتشر لندق بذلك ناقوس الخطر لمستيقظ الجهات الأمنية والمختصة في وقف نشر الإعلانات في المرافق العامة والخاصة بالشكل الحالي، فما يحدث يحتاج إلى ضرورة وقف هذه الإعلانات من كروت وأوراق تنتشر مع كل محل وسوق ومنهج يعرض، فلا بد أن توضع الإعلانات في أماكن مخصصة ولا تكون بهذه الطريقة الضارة والتي تقود إلى جرائم.

صرخة قلم

ناصر الحسيني



خوووووش معارضة

السياسي المعارض للحكومة، يكون محارباً من قبلها، ولا يقبل منها أي إجراءات، لأن هدفه بالحياة هو الإصلاح. ولكن أول مرة في حياتي اشوف نائب معارض، وكل فترة يتم تعيين احد اقربائه في سرية، هذا خوووووش معارض، وإذا كانت المعارضة بهذا الشكل، فكنا سنقلب غدا معارضة. احد النواب، طارح نفسه ككاتب معارض، ومجتهد في طرحه المعارض. فتفنده احياناً اول الموقعين على طلب طرح الثقة، وأحياناً يقدم استجوابات، ومن؟ لسمو الرئيس!! وينفس الوقت تم تعيين احدى قريباته وكيلة بأحدى الوزارات، ولم يتوقف عند هذا الحد، بل تم تعيين «نسيبه» رئيساً لأحد المواقع الاقتصادية التابعة لدولة. الظاهر «والله اعلم وماحطها بدمتي» ان قد ما تصرخ، قد ما تاخذ، أما الإصلاح ومعارضة الفساد، فهذه المقولة «راحت مع اجداننا بالمقبرة»، ولم يتبق إلا ذكرها فقط، فلا تصدقون من يصارخ من أجل

الإصلاح، وإنما يصارخ باسم الإصلاح ولكن هدفه «اللحمة»، يعني على قولة اخوانا الشيعة «شافوه بالحسينية يجي، على بالهم يجي على العباس، وهو يجي على الهريس»، وهذه حال بعض نواب، تشوفونه يصارخ وعلى بالك من أجل الإصلاح ومحاربة الفساد، وهو يصارخ يبي «ياكل». فاليوم القاعدة هي، يرتفع صوتك واحد بالمية، تاخذ مصالح واحد بالمية، يرتفع صوتك 2٪، تاخذ قدها مصالح، وكل ما زاد الصراخ وارتفع الصوت، زادت «اللحمة» وبعض السذج يصفق معتقدا ان «صاحبنا» فعلا نزل الانتخابات ودفع 150 الف دينار كتكليف حملته الانتخابية من أجل الإصلاح!!! ولكن في حقيقة الامر الكل يسعى لمصلحته، وخير دليل صاحبنا المعارض الفذ، يقدم استجواب من هالصوب، ويتم تعيين نسيبه من هالصوب وفي مركز قيادي باحد المواقع الاقتصادية، والله خوووووش معارضة.

نقطة ضوء

مشرف عقاب

mishrefeqab@yahoo.com



اليمن والسلام

تلعب الكويت دوراً كبيراً في حل الكثير من المشاكل في اغلب دول العالم ومساعدة شعوبها ومساعدة مفوضية اللاجئين والعمل الإنساني، لما جبلت عليه من مساعدة دول العالم قاطبة، وتولي الكويت الأمانة المهمة اهتماماً كبيراً للوصول إلى حل سلمي ينهي هذه الأزمة وذلك بدعوة الأطراف اليمنية لوضع حد لنزاع دام سنوات عديدة، ان الكويت في كل مناسبة ومنذ سنين طويلة ولها مواقف مشرفة لحل المشاكل في الكثير من الدول العربية والإسلامية، وذلك لايمانها الراسخ بالعمل الإنساني منذ سنوات طويلة الي يومنا هذا، والاستجابة للأوضاع المأساوية حول العالم يعتبر اهم مرتكزات السياسة الكويتية الخارجية، وقد ساهمت بشكل كبير لحل مشاكل اليمن منذ سنوات طويلة، ومنها وقف الصدامات الحدودية بين شرطي اليمن عام1972 انذاك، واتمرت الوساطة توقيع اتفاقية في 28 مارس 1979، واستضافت الكويت المفاوضات بين رئيس الجمهورية العربية اليمنية على صالح، ورئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عبد الفتاح إسماعيل، وتوجد المفاوضات التي حضرها الأمير الراحل الشيخ جابر الاحمد بالتوقيع على بيان الوحدة اليمنية، والاتفاق على قيام لجنة مشتركة باعداد مشروع دستور دولة الوحدة خلال أربعة أشهر، وفي 23 نوفمبر 1981 استضافت الكويت اجتماع الرئيسين علي صالح وعلي ناصر لتصفية الخلافات وتنقية الأجواء بين شرطي اليمن، وكانت تلك اللحمة محطة مهمة في المسار اليمني، وحين توترت العلاقات بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن

الديموقراطية في الثمانينات، دعت الكويت إلى عقد اجتماع لوزيري خارجية البلدين على أرضها، وتم الاتفاق على إنهاء الحرب الإعلامية والدعائية بين البلدين، واحترام كل دولة لسيادة وسلامة أراضي الدولة الأخرى، ولمبادئ حسن الجوار وأسهمت الكويت في المبادرة التي طرحتها دول مجلس التعاون الخليجي ووقع عليها على صالح في نوفمبر 2011، ونصت على نقل السلطة من الرئيس إلى نائبه، وتشكيل حكومة وحدة وطنية وسجل الكويت حافل بالمبادرات والوساطات البعيدة عن الشبهات، والمساعي الحميدة لحل الخلافات والنزاعات العربية - العربية، ودرء المخاطر الخارجية، وإرساء دعائم السلم والاستقرار، وتعزيز التضامن والعمل المشترك، انطلاقاً من مبادئها وسياستها الحكيمه التي تحظى بالتقدير والاحترام في المحافل الدولية، ويعرف القاصي والداني الدور الكبير الذي تقوم به السياسة الكويتية في رسم هذه السياسة وهندستها عبر السنين والأزمات والواضف، إن الكويت تقوم بدور مهم للغاية سواء فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول العربية أو في العلاقات بين الدول العربية ومناطق أخرى وعلى رأسها أفريقيا، واعتادت الكويت أن تفتح نزعها لمن يجنح إلى السلم، ولا تدخر جهداً في صنع الوفاق، لو فلف النزف وإحلال السلام وبناء اليمن السعيد. ختاماً نتمنى من الأخوة في اليمن تغليب المصلحة الوطنية العليا والحفاظ على الوحدة الوطنية اليمنية والنسيج اليمني... ودمتم